

الدر المختار

\$ باب الاختلاف في الشهادة \$ مبني هذا الباب على أصول مقررة منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى .

ومنها أن الشهادة بأكثر من المدعى باطلة بخلاف الأقل للاتفاق فيه .

ومنها أن الملك المطلق أزيد من المقيد لثبوته من الأصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب .

ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسيصح .

(تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف

حقوق الله تعالى لوجوب إقامتها على كل أحد فكل أحد خصم فكأن الدعوى موجودة (فإذا

وافقتها) أي وافقت الشهادة الدعوى (قبلت وإلا) توافقها (لا) تقبل